الدساتير التركية واهميتها في واقع المجتمع التركي (1924–1982)

م.م. رئام صاحب علي الشبلي
الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب
reaamsali90@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

شهدت تركيا بين عامي 1924 و1982 ثلاثة دساتير رئيسة جسدت التحولات السياسية والاجتماعية العميقة في الدولة. فقد رسخ دستور 1924 أسس النظام الجمهوري الكمالي، مع التركيز على بناء الدولة القومية الحديثة على وفق مبادئ أتاتورك. في حين جاء دستور 1961 بعد الانقلاب العسكري ليؤكد على توسيع نطاق الحريات العامة وتأسيس التعددية السياسية بصورة نسبية. أما دستور 1982، الذي أُقرّ في أعقاب انقلاب 1980، فمنح صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية وأكد على المبادئ الكمالية، مع تكريس دور الجيش في توجيه الحياة السياسية. وبهذا عكست تلك الدساتير طبيعة التوتر بين النزعة الديمقراطية والنزعة السلطوية في المجتمع التركي، وكشفت عن دور المؤسسة العسكرية والأيديولوجيا الكمالية في صياغة النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الدستور، الكمالية، الدولة العثمانية، التعديلات.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Turkish Constitutions and Their Significance in the Social of Turkish Society (1924-1982)

Asst. Lect. Reaam sahib Ali Al-Shibli
University Al-Mustansiriyah/ College of Arts

Abstract:

Between 1924 and 1982, Turkey witnessed three major constitutions that reflected profound political and social transformations. The 1924 constitution established the foundations of the Republican, secularist system, emphasizing the construction of a modern, secular nation-state based on Atatürk's principles. The 1961 constitution, following the military coup, sought to broaden civil liberties and introduce a degree of political pluralism. The 1982 constitution, enacted after the 1980 coup, granted extensive powers to the executive branch, reaffirmed the principles of secularism, and enshrined the role of the military in shaping political life. These constitutions thus reflect the inherent tension between democratic and authoritarian tendencies in Turkish society and reveal the role of the military establishment and the ideology of secularism in shaping the political system.

Keywords: Turkey, Constitution, Secularism, Ottoman Empire, Amendments.

المقدمة:

تعد الدساتير التركية من ابرز المحطات التي تعكس طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية في تركيا منذ اعلان الجمهورية عام 1923، إذ ارتبطت عملية صياغة الدساتير وتعديلها ارتباطًا وثيقًا بالتطورات الداخلية والاحداث الكبرى، ولاسيما الانقلابات العسكرية التي كان لها دور مباشر في إعادة تشكيل بنية النظام السياسي، فدستور 1924 جسد الاسس الكمالية وبناء الدولة القومية الحديثة، وجاء دستور 1961 ليؤكد على الحريات العامة والتعددية السياسية بعد مرحلة الاضطراب، في حين اقر دستور 1982 في ظل حكم عسكري ركز على تقوية السلطة التنفيذية وترسيخ دور الدولة كوصية على المجتمع.

اشتملت الدراسة مقدمة وثلاثة مباحث، جاء المبحث الاول بعنوان (نشأة الدستور العثماني واثره في التجربة الدستورية التركية)، بيّنا فيه مفهوم الدستور و نشأة الدستور في الدولة العثمانية، فضلًا عن دستور عام 1921، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان (الدستور التركي لعام 1924 بين النموذج الكمالي والتعديلات الدستورية)، تطرقنا فيه الى الدستور 1924 والنموذج الكمالي والتعديلات الدستورية، اما المبحث الثالث فجاء بعنوان (الدستور التركي بين مرحلتي 1961 و1982)، وضح هذا المبحث دستور عام 1961 ودستور 1982، واخيرًا الخاتمة التي جاءت باستنتاجات جديدة.

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

المبحث الاول نشأة الدستور العثماني واثره في التجربة الدستورية التركية

اولًا: مفهوم الدستور

الدســـتور: هو مجموعة من القواعد القانونية التي تبين شـــكل نظام الحكم في الدولة وعلاقته بالمواطنين، ويبين الدستور القواعد الاساسية في الدولة، مثل: القواعد التي تحدد شكل الدولة والقواعد التي تبين نوع الحكومة كونها ملكية او جمهورية، ويبين كذلك السلطات العامة واختصاصها في الدولة وحقوق الافراد (سده، 2013، صفحة 3).

والدستور هو نواة البنية المؤسساتية والنظام القانوني في الدولة ويكون نتيجة لعملية تاريخية وعوامل اخرى مهمة تسهم في تشكيل مستقبل البلاد، ويحوي في الغالب بذور صراعات يمكن أن تنشأ في المستقبل او بذور حقبة هدوء طويلة ويعتمد على مضمونها والعملية التي تتم فيها الصياغة، ويستطيع الدستور أن يؤدي دورًا مهمًا في التأكيد على استمرارية النظام الديمقراطي ، ويتم وضع الدستور من قبل فئة من النخبة السياسية والخبراء في القوانين (بيندا، 2005، صفحة 4).

ويمكن كذلك اجراء تعديلات على الدستور، بإلغاء او اضافة او تعديل فقرة من مواده، وتختلف تلك الاجراءات من بلد لأخر، واهم المراحل المتبعة في تعديل الدستور في تركيا هي:

أ-مرحلة الاقتراح.

ب-مرحلة اقرار اجراء التعديل.

ج-مرحلة اعداد التعديل.

د-مرحلة اقرار التعديلات (المرحلة النهائية) (سده، 2013، الصفحات 4-5) .

ثانيًا: نشأة الدستور في الدولة العثمانية

شهدت الدولة العثمانية على امتداد القرن التاسع عشر للميلاد العديد من المشاريع الاصلاحية، وعرفت بالتنظيمات الخيرية، وكانت مراسيم سلطانية تصدر مع جملة قوانين اصلاحية وتنظيمية لتعالج المشاكل التي بدأت تعاني منها الدولة والمجتمع ، ومنذ عصر السلطان محمود الثاني(1839-1807) (المحامي م.، 1981، الصـــفحات 398-545)؛ اهتمت الدولة العثمانية بمجالي التعليم والقانون، فتأسست مدارس حديثة الى جانب المدارس الدينية، وجاء عصر التنظيمات (1839-1871) ليجعل من التعليم اداة لتخريج نخبة عصرية ذات ثقافة دنيوية، وأدى التعليم المدني الى بروز نخبة جديدة في الجيش والادارة العثمانيتين (هلال، 1999، صفحة 81).

ومنذ ذلك الحين بقي هاجس الاصلاح السياسي والقانوني ولاسيما الدستوري ملازمًا للدولة العثمانية، وتعدّ محاولة وزير الخارجية العثماني رشيد باشا عام 1839 (الزيدي، 2009، صفحة 253)، ادخال احكام دستورية في عهد السلطان عبد المجيد الاول (19839-1861) (اوزتونا، 1990، صفحة 24)،

وهي اول محاولة جادة في هذا الاتجاه ولكنها باءت بالفشل (المنعم، د.ت، الصفحات 14-15)؛ لأنها لم تلقَ تأييدا من الرأي العام العثماني المسلم ، فأعلن العلماء استنكارهم وتكفيرهم لرشيد باشا وعدّوا ذلك طردًا من الحكومة عام 1841 (كاظم، 2021، صفحة 159).

ومقابل ذلك اصدر السلطان العثماني(خط شريف كلخانة) (حسون، 1994، الصفحات 185-186)عام 1839 والذي قيد سلطة السلطان نفسه، وكان يتضمن مبدأ سيادة القانون والتأكيد على المساواة لكل رعايا الدولة العثمانية (مؤلفين، 2012، صفحة 69)، وصدر فرمان الاصلاحات عام 1856 نتيجة للضغوط الخارجية والذي اعطى ضمانات لغير المسلمين على ارواحهم وممتلكاتهم (كواترت، 2004، صفحة 311)، ويمكن ملاحظة توجه الدولة العثمانية نحو العلمنة والتغريب في تلك المرحلة ولاسيما في المجال القانوني، فقانون الجزاء(العقوبات) العثماني عام 1840 اعتمد على قانون الجزاء الفرنسي، وكذلك قانون الجنسية العثماني عام 1869 الذي عدّ المسلم غير العثماني اجنبيًا (هلال، 1999، الصفحات 81-82).

ورأى البعض أن تلك الاصلاحات كانت تهدف الى تحديث الضرائب وسجلات التجنيد ووضع ضمانات اشبه بالدستورية، وبالتالي يؤدي ذلك الى تقوية مركزية الدولة (فرومكين، 2015، الصفحات 43-44).

وتأثرت وحدة السلطة العثمانية كثيرا بحركة الاصلاح في القرن التاسع عشر للميلاد، إذ كان خريجو المدارس العسكرية في تلك المدة يعدّون انفسهم طليعة للتنوير ملزمة بإحداث الاصلاحات السياسية، وقد طغت تلك التيارات عند الاطاحة بالسلطان عبد العزيز (الصلابي، 2010، الصفحات 159-160)(1861-1876) (سرمان، 2002، صفحة 69)، وعند تولي السلطان عبد الحميد الثاني (حرب، 1994، الصفحات 28-42) عام 1876 بدأت في عهده المرحلة الثانية من التنظيمات بإصدار الدستور الاول (القانون الاساسي) لعام 1876 (عباس، 2023، صفحة 155)، والذي كان الهدف منه استرضاء دول اوروبا التي كانت تطالب الدولة العثمانية بإصلاح احوال الاقليات المسيحية التابعة لها، وكان الدور المهم والاكبر في وضعه وصياغته للصدر الاعظم مدحت باشا (النجار، د.ت، صفحة 191)، والذي نص على انشاء البرلمان او المجلس العمومي الذي كان يتألف من هيئتين، الاولى: هيئة الاعيان(الشيوخ) ، والثانية: هيئة المبعوثان(النواب) (قازان، 1992، الصفحات 74-75)، وبذلك تشكل اول مجلس نيابي في تاريخ الدولة العثمانية (العلم، 2011، صفحة 31)، وضم الدستور الجديد الذي تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والروسي 12 قسمًا و119 مادة (المنعم، د.ت، صفحة 15).

ولم يدم العمل بذلك الدستور طويلًا ، إذ ألغى السلطان عبد الحميد الثاني العمل به عام 1877 ، وادى ذلك الى تشكيل منظمات سرية داخل تركيا وخارجها اشهرها (جمعية الاتحاد والترقي) والتي كانت

القوة المحركة لإعلان المشروطية الثانية (الدستور) عام 1908 (الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، 1998، صفحة 82) (الطائي، 2021، صفحة 79).

نصت المادة الاولى من الدستور على وحدة الدولة، في حين نصت المادة الثانية على إن اسطنبول هي عاصمة الدولة، اما المادة الثالثة فأكدت على جعل السلطنة بمنزلة الخلافة ، وعلى الرغم من ذلك فقد عد المثقفون اعادة الدستور بمثابة اعلان الحرية لكل فرد في المجتمع (جول، 2013، الصفحات 34-35).

ثالثًا: دستور عام 1921

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وخسارة الدولة العثمانية، تزعم مصطفى كمال باشا (كمال، 1952، الصفحات 13-14) الحركة الوطنية رافضًا مخطط الحلفاء لتقييم الاناضول (لقاء جمعة الطائي، 2005، صفحة 495)، وبدأ بجمع الضباط واعاد ترتيب القوات المندحرة وعقد مؤتمرًا وطنيًا في ارضروم في 23 تموز 1919، إذ تم وضع ميثاق وطني يؤكد على الحفاظ على حدود تركيا الحالية ولو بالقوة (عطاالله، 2009، صفحة 156)، ووفدت اليه اعداد ضخمة من الانصار والمؤيدين الى انقرة يوم 16 اذار 1920 واسس المجلس الوطني الكبير الذي اجتمع للمرة الاولى في 23 نيسان 1920 وتم انتخاب مصطفى كمال باشا رئيسًا له وعصمت اينونو (احمد، 2000، صفحة 234) رئيسًا للأركان وكان هدفه تشكيل حكومة وطنية في انقرة (الجميل، 1997، صفحة 110).

وبدأت المناقشات داخل المجلس الوطني الكبير حول موضوع اعداد دستور جديد للبلاد يتلاءم مع الظرف الراهن ، وبدأ تشكيل نواة النظام السياسي في تركيا (محمد، 2018) واستمرت حتى 20 كانون الثاني 1921 بسبب ان بعض اعضاء المجلس الوطني كانوا مترددين حول تبني هذا الدستور؛ لأنهم كانوا يخشون على مصير الخليفة في استانبول، وتضمن الدستور (24) مادة مؤكدًا على إن حقوق السيادة يجب أن ترجع للأمة ، والواضح أن دستور 1921 قام على اساس دستوري 1876 و 1908، مع التعديلات الجوهرية ولم يرد منها شيء عن السلطة والخلافة بل حوت تأكيدات قاطعة لحصر السلطات التشريعية والاجرائية في المجلس الوطني الكبير والذي يعد هو الممثل الشرعي الوحيد للأمة (النعيمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، الصفحات 189-192).

فبذلك تأسس اول نظام سياسي في تركيا الحديثة ووضع اول دستور للبلاد في عهد مؤسسها مصطفى كمال اتاتورك (محمد، 2018، صفحة 4)

والجدير بالذكر أن حكومة مصطفى كمال في الاناضول اول من استعملت لفظ (تركيا) رسميًا ليدل على اسم البلاد في دستور 1921 (المحامي س.، 1970، صفحة 289)، والذي يعد استمرارًا للدستور

العثماني الاول او ما سمي بـــ (القانون الاساسي) الذي صدر عام 1876 ويعدّ هذا الدستور انتقاليًا (نافع، 2013).

المبحث الثاني : الدستور التركي لعام 1924 بين النموذج الكمالي والتعديلات الدستورية

اولًا: الدستور 1924

بعد توقيع تركيا معاهدة لوزان 24 تموز 1923 ودخول القوات التركية استانبول في تشرين الاول 1923 اعلن مصطفى كمال باشا قيام الجمهورية التركية في 29 تشرين الاول 1923 وانتخب رئيسًا للجمهورية (الشبلي، 2025، صفحة 717)، وبذلك احدث مصطفى كمال تغييرات في البنية السياسية لما كان يسمى بـــ (الامبراطورية العثمانية) وعمل على نقل تركيا الى احضان الحضارة الغربية شكلًا ومضمونًا (مجموعة مؤلفين، 2012، صفحة 172).

وضع الكماليون منهجًا اصلاحيًا يدعو الى عصرنة الدولة وتحديثها ، ولتطبيق ذلك سعوا الى اجتثاث النظام العثماني السياسي والاجتماعي القديم واختيار نظام بديل يوفر امكانية التطور والتقدم للبلادK وفي اطار ذلك اعلن المجلس الوطني التركي الكبير قرارًا في 3 أذار 1924 يقضي بإلغاء الخلافة ومصادرة املاك الخليفة (جواد، 2009، الصفحات 15-16)، وإلغاء وزارة الامور الشرعية ووزارة الاوقاف وإلحاق المدارس الدينية بوزارة المعارف، واخراج الخليفة وافراد اسرته جميعًا من البلاد فأصبح مصطفى كمال باشا سيدًا للبلاد بلا منازع (شاكر، 1996، صفحة 47).

مصطفى كمال باشا بالحاجة الى تحديد ايديولوجية جديدة للدولة ووضع نصب عينه مهمة تحديد طبيعة الشعب التركي وطبيعة الدولة التركية (روبنس، 1993، صفحة 10)، لذا لم يكتفِ بدستور عام 1921 ، شرع العمل بدستور جديد عام 1924 فشكل لجنة دستورية من احد عشر عضوًا (النعيمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، صفحة 192)، ونوقش الدستور المقترح رقم(40) الذي انتقد من غالب نواب المجلس، إذ رأى هؤلاء النواب أن مصطفى كمال باشا يسعى الى الهيمنة على الجيش بقوة الدستور الى جانب هيمنته على تقاليد السياسة، غير أن انتقادات المعارضة لم تجد نفعًا وتم التصديق على جميع مواد الدستور في يوم 20 نيسان 1924 (الجليل ط.، 2013، الصفحات 51-52)، والذي يعدّ مكملًا وامتدادًا لدستور 1921 وكان متأثرًا بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة لعام 1857 والدستور البولندي لعام 1921 (النعيمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، صفحة 193).

وحوى الدستور(105) مواد مع(6) فصول، جاء في مادته الاولى (الدولة التركية ذات نظام جمهوري وأن اللغة الرسمية للدولة هي التركية وعاصمة الدولة هي انقرة) ، اما المواد الدستورية التي تخص المجتمع فقد جاءت في الفصل الخامس المسمى بـ (القانون العام) ، وهذه المواد هي:

(المادة68): إن جميع مواطني تركيا لهم الحرية الكاملة والحق في العيش والاستمتاع بالحياة بشرط دون اذية الاخرين.

(المادة 69): جميع الاتراك متساوون امام القانون والشعب ملزم باحترام القانون.

(المادة 70) للمواطن التركي حق التعبير والاعتقاد والدين وله حرية العمل وحرية انشاء وتأسيس الجمعيات ويحدد ذلك بالقانون.

(المادة 72) لا يجوز تقييد الحرية الشخصية او التدخل في خصوصية المواطن إلا بموجب القانون (Earle, 1995, pp. 73-100).

(المادة 74) لا يجوز مصادرة الممتلكات الشخصية إلا للمصلحة العامة، وفي مثل تلك الحالات يجب أن تدفع القيمة الفعلية للممتلكات المصادرة، ولا يجوز التدخل او التعرض لأي مواطن تركي مهما كان دينه او مذهبه او قناعاته الفلسفية.

(المادة 75) الحرية الدينية مكفولة للجميع بشرط ألا تخل بالأمن العام.

(المادة 78) يجب على الحكومة ألا تمنع حرية السفر إلا في اثناء التعبئة العامة او حالة الحصار او بعد الاعلان عن وباء في البلاد.

(المادة 80) التعليم في جميع اشكاله هو حر بشرط أن يتفق مع القانون (Earle, 1995, p. 97).

ثانيًا: النموذج الكمالي والتعديلات الدستورية

على الرغم من القيود الدستورية التي وضعت للحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، إلا ان تلك القيود كانت صيغة دستورية بقيت جامدة دون تنفيذ، إذ إن اسلوب الإدارة السياسية للدولة التركية كانت اقرب الى صيغة الحكم الفردي (جواد، 2009، صفحة 16)، وكانت السلطة الكمالية تعرف نفسها بعبارات مضادة للإرث العثماني ووصفت الكمالية بأنها نظام راديكالي وتحديثي (بوزسلان، 2010، صفحة 51). عمل مصطفى كمال باشا واتباعه على تأسيس إدارة غير دينية ، وجعل الحكومة بمعزل عن الدين ويكون المستوى الاجتماعي عصريًا والنهوض بالبلاد نهضة حقيقية (حلمي، 2004، صفحة 195).

استمرت جملة التغيير الساعية الى بناء اسس اجتماعية متحررة من الارث الماضي وتطبيق النموذج الكمالي (جكيب، 2013، صفحة 79)، وجوهره هو تحويل تركيا الى دولة علمانية غير دينية حديثة ، إذ عدت تلك التجربة مشروعًا في الهندسة الاجتماعية قامت به الدولة ونفذته نخبة عسكرية بيروقراطية صغيرة فرضت رؤيتها العلمانية على مجتمع تقليدي رافض (لارابي، 2015، صفحة 75)، والانتقال بالمجتمع من ظاهرة العثمنة الى ظاهرة العلمنة، والعلمنة هي ظاهرة تاريخية كان الدين الاسلامي يمثل فيها الهوية التي تربط الشعوب ضمن اطار السلطنة العثمانية ويمتاز المجتمع العثماني خلالها بوحدة الهوية (الدبيسي، 2012، صفحة 474).

اما رأي مصطفى كمال باشا بالعلمانية فيتلخص بالآتي" :العلمانية لا تعني عزل موضوعات الحياة عن موضوعات الدين بل تعني اكمال حرية الضمير لمواطنينا، وليس لدينا رهبة لأن هناك مساواة بين الجميع "(رضوان، 2006، صفحة 44). ولم يكن هدفه من اتخاذ مبدأ العلمانية هو موقفًا مضادًا للدين الاسلامي بل ضد كل ما هو ديني، والدليل على ذلك أنه كان يريد مع إلغاء الخلافة إلغاء بطريركيتي الروم والارمن وحاخامية اليهود (الدين، تركيا الصيغة والدور، د.ت، صفحة 164).

اما فيما يخص التعديلات الدستورية فقد تعرض دستور 1921 لما يقرب من سبعة تعديلات (حبيب، 2010، صفحة 142)، واهم تعديل اجري على الدستور كان يخص الاسلام، إذ تقدم عصمت اينونو و مئة وعشرون نائبًا في المجلس الوطني الكبير بطلب تعديل المواد (2) و (16) و(26) و(38) واقرت تلك التعديلات وبموجب ذلك حذفت عبارة تنفيذ الاحكام الشرعية من المادة (26) ودين الدولة الاسلام من المادة (2)، وفي عام 1937 عدلت المادتان (74) و(75) اللتان تخصان استهلاك الاراضي الزراعية للفلاحين (النعيمي، النظام السياسي في تركيا، 2011، الصفحات 194-198).

واخيرًا ، يمكن القول: إن كل ما حقيقة اتاتورك في غضون السنوات الخمس عشرة من تاريخ تأسيس الجمهورية سنة 1923 الى تاريخ وفاته سنة 1938 متمثلًا بإطلاق عملية التحويل المعقدة والشاملة لمجتمع تقليدي درج على الخضوع لإدارة مؤسسات حكومية بالية، وتعد عملية نقل نوعية البلد كامل من مجتمع وسياسة واقتصاد مستندًا على مبدأ العلمانية (كرامر، 2001، الصفحات 19-20).

إن خيار العلمانية كان مقبولًا من عموم الشرائح التركية، بل على العكس كان ذلك المشروع المفروض من قبل السلطة الحاكمة مضادًا مع الثقافة التقليدية السائدة (الحروب، 2008، صفحة 84)، وإن حالة التنيط الاجتماعي العلماني لم تجد لها صدى في القطاعات الاكثر شعبية؛ لكون الشعور الديني ظل متنامٍ في النفوس (الجليلي، 2006، صفحة 18).

المبحث الثالث: الدستور التركي بين مرحلتي 1961 و1982

اولًا: دستور 1961

شهدت تركيا بتاريخ 27 اذار 1960 اول انقلاب عسكري نفذته القوات الراديكالية في المؤسسة العسكرية (محفوظ، 2008، الصفحات 45-46) بزعامة الجنرال جمال غورسيل (النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، 1995، صفحة 116)، وبعد السيطرة على السلطة شكل الانقلابيون لجنة الوحدة الوطنية واشتملت عددًا من الضباط بمختلف رتبهم العسكرية (الجليل ر.، 1984، صفحة

14) ألغت تلك اللجنة العمل بدستور عام 1924 وجمدت الحياة السياسية ثم شرعت في اصدار دستور جديد للبلاد عام 1961 (الرزاق، 2011، صفحة 29).

وتعد الانقلابات في تركيا منذ ذلك الوقت هي ابرز المنعطفات السياسة في البلاد (الرحماني، 2013، صفحة 19) ادرك الانقلابيون أنه يجب أن يوضع دستور جديد للبلاد ، وعلى هذا الاساس تكونت لجنة صياغة الدستور بعدد من اساتيذ الجامعات (Zurcher, 2013, p. 19) الذين حرصوا على تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (الرزاق، 2011، صفحة 30).

وفي 19 تموز 1961 قدم دستور الجمهورية الثانية للاستفتاء (عبد الجليل, رعد، 1986، صفحة 16) وحصل على تأييد فاتر ؛ لأن الناس كانوا لا يزالون مشككين في الحكم العسكري، وقد صوت ما يقرب من(40%) ضد الدستور، في حين اقنع (17%)على التصويت (احمد، 2000، صفحة 290).

وكان دستور 1961 يعبر عن دستور 1924 ، إذ اكد الدستور الجديد على الفصل بين السلطات وتعزيز حقوق الانسان الاساسية مبادئ هذا الدستور الاكثر ليبرالية في تاريخ تركيا (Hazama, 1996, p. 318)، ومن مبادئ هذا الدستور ايضًا ترسيخ مبدأ الدولة الاجتماعية ، إذ تكون الدولة الاجتماعية، وتكون الدولة مسيطرة بشكل مباشر على الاقتصاد، وكذلك تحسين الحقوق المدنية والحريات (gelbal, 2008, p. 125) .

وأقر الدستور الجديد بإيجاد برلمان بمجلسين تشريعيين وهيئة تشريعية قضائية ويتألف من (450) عضوًا ينتخبون كل اربع سنوات، اما مجلس الشيوخ فيتألف من(150) عضوًا ينتخبون كل ست سنوات، ويكون المجلسان التشريعيان سوية المجلس الوطني الكبير (احمد، 2000، صفحة 290).

وكان من ابرز ما في الدستور الجديد أنه جعل من تركيا" دولة علمانية ديمقراطية بدلًا من النص الدستوري القديم الذي حدد هوية الحكم بأنه جمهوري علماني" (سلطان، 2003، صفحة 54).

ويتكون الدستور من (157) مادة يقع من ستة ابواب، فضلًا عن مقدمة اكدت تقاليد الحرية والديمقراطية في تركيا، وتناول الباب الاول من الدستور الاسس العامة التي تعد شكل الدولة وخصائصها بأنها دولة قومية ديمقراطية علمانية واجتماعية يحكمها القانون وتستند على حقوق الانسان، لغتها الرسمية التركية وعاصمتها انقرة (الزين، 1991، صفحة 341).

اما المواد التي بينت حقوق الشعب فقد جاءت في الباب الثاني من الدستور تحت مسمى" الحقوق والواجبات الاساسية " المادة (10) : لكل فرد الحق في الحياة الكريمة ولا يمكن اغتصاب الحقوق والحريات ويجب على الدولة ازالة جميع العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من

الحقوق والحريات الاساسية للفرد ومن المبادئ المنصوص عليها من سيادة القانون العدالة الاجتماعية والرفاهية.

المادة (11) :جوهر الحقوق الاساسية يجب أن لا تنتهك القانون والمصلحة العامة والامن الوطني، وعلى الدولة تطبيق نظام العدالة الاجتماعية.

المادة (12) جميع الافراد متساوون امام القانون بغض النظر عن المكانة الاجتماعية والعرق والدين والجنس، ولا يجوز منع اية امتيازات لأي شخص او جماعة او فئة دون اخرى.

المادة (14) إن الحريات الشخصية التي يتمتع بها الفرد يجب أن تكون ضمن اطار ينص عليه القانون، وبما يتفق مع الاحكام الصادرة، ولا يجوز فرض عقوبة غير متوافقة مع كرامة الانسان.

المادة (16) الحفاظ على سرية الاتصالات بين المواطنين ويجب احترام خصوصية كل فرد.

المادة (18) لكل فرد حرية السفر ولا تمنع إلا لأغراض الحفاظ على الامن الوطني.

المادة (19) حرية العقيدة والدين وممارسة الشعائر والطقوس الدينية مكفولة لكل فرد.

المادة (20) لكل فرد له حق التعلم.

اكدت المواد (22) و (23) و (24) على حرية النشر واصدار الصحف والمجلات ولا يجوز غلقها إلا بأمر المحكمة .(Republic, 1961, pp. 5-10)

فقد شهدت الصحافة منذ عام 1923 سيطرة الكماليين على استانبول وتأسيس الجمهورية التركية التي سيطرت على الصحافة بالشكل الذي يصب بخدمة الدولة التركية وامنها القومي (الرضا، 2024، صفحة 289)

المادة (35) الاسرة هي الوحدة الاساسية في المجتمع وتتكفل الدولة بحمايتها وتوفير الامن اللازم لها .(Republic, 1961, pp. 5-10).

ولضمان الدستور لكل المبادئ الاساسية انشئت مؤسسات دستورية على شكل محاكم رئيسة وهي:

1- محكمة الدستور: التي تنظر في دستورية القوانين.

2- محكمة الشورى: التي تنظر في شكاوى الافراد او الهيئات ضد قرارات الحكومة الادارية.

3- ديوان شرف الصحافة والاعلام :وفيه ضمن الصحافة حرية النشر ويجوز كذلك لكل فرد اصدار الصحف دون اذن مسبق من الدولة (الداقوقي، 2003، الصفحات 225-226).

اكد الدستور على استقلال القضاء والتي يمكن أن تكون خطوة ايجابية، لكنها اسفرت عن نتائج مختلفة عند التطبيق؛ لأن المحكمة الدستورية منذ اليوم الاول الذي باشرت فيه مهامها كان هدفها حماية الدولة بدلًا من أن تحمي حقوق الانسان والديمقراطية (مجموعة مؤلفين، 2013، الصفحات 25-26).

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

ثانيًا: دستور عام 1982

حدث انقلاب عسكري بقيادة الجنرال كنعان ايفرن في يوم 12 ايلول 1980 بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي عمت البلاد في تلك الحقبة (الدين، تركيا في الزمن المتحول، 1997)، وفي 23 تشرين الاول 1981 تشكل مجلس استشاري مكون من (160) عضوًا، وانتخب من هذا المجلس لجنة دستورية مكونة من (15) عضوًا، ودخل الدستور حيز النفاذ بعد أن خضع لاستفتاء عام في 77 تشرين الثاني 1982 (Topukcu, 2011, p. 8).

وأعدت ادارة الانقلاب هذا الدستور بدقة وعناية فائقة عززت من خلاله وضعيتها الدستورية واعطت لنفسها صلاحيات التدخل المباشر وغير المباشر في مجالات الحياة كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا ، مما دعا رجال القانون والسياسة الاتراك الى وصف دستور 1982 بأنه عسكرة للدولة والمجتمع (باكير، 2010، صفحة 72)، ويعدّ دستور 1982 اكثر صرامة من سابقه ولاسيما حول موضوع الحقوق الاساسية والحريات (Kaya, 2011, p. 4).

تألف الدستور الجديد من ديباجة و 174 مادة ، وحددت المادة الاولى شكل الدولة ، وهو أن المادة التركية تقدم على النظام الجمهوري، وحددت المادة الثانية سمات الجمهورية وهي ديمقراطية علمانية اجتماعية، اما المواد التي خصصت لحقوق الشعب فجاءت في الباب الثاني من الدستور تحت مسمى (الحقوق والواجبات الاساسية) المادة(12) يتمتع جميع الافراد بحقوق وحريات اساسية اصلية لا يجوز انتهاكها او التصرف فيها.

المادة (13) لا يجوز تقييد الحقوق والحريات الاساسية إلا بقانون ولا يجوز أن تتعارض هذه القيود مع نص الدستور وروحه.

المادة (14) لا يجوز ممارسة اي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور في صورة انشطة تهدف الى التعدي على سلامة الدولة ارضًا وشعبًا او تهديد وجود الجمهورية الديمقراطية العلمانية.

المادة (15) في اوقات الحرب والتعبئة او فرض الاحكام العرفية او حالة الطوارئ يمكن تعطيل ممارسة الحقوق والحريات الاساسية جزئيًا او كليًا.

المادة (17) لكل فرد الحق في الحياة والحق في حماية نفسه ولا يجوز تعريض احد للتعذيب او سوء المعاملة، ولا تنطبق احكام الفقرة الاولى في اثناء تنفيذ اوامر الاعتقال او في اثناء مكافحة اعمال الشغب او العصيان او في اثناء تنفيذ اوامر الجهات المفوضة خلال مدة الاحكام العرفية او حالة الطوارئ.

المادة (18) لا يجوز اجبار احد على العمل و السخرة محظورة ولا تعدّ من قبيل السخرة الاعمال المفروضة على فرد يقضي عقوبة في البحث او قيد الاحتجاز، وكذلك الخدمات المفروضة على المواطنين في اثناء حالة الطوارئ.

المادة (19) لا يجوز حرمان احد من حريته إلا في الحالات الاتية: تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية وتنطبق الاجراءات الامنية التي تقررها المحكمة.

المادة (20) لا يجوز تفتيش اي شخص او اوراقه او متعلقاته الخاصة او مصادرة اي منها إلا بموجب قرار من القاضي بداعي الامن الوطني او النظام العام.

المادة (24) حرية العقيدة والمعتقدات مكفولة للجميع وتشرف الدولة على التعليم والارشاد الديني والاخلاقي.

المادة (26) الحق في التعبير عن الافكار والآراء مكفولة للجميع، ولكن يجوز تقييد ممارسة هذه الحريات بفرض حماية الامن الوطني وسلامة لدولة.

المادة (33) الحق في تكوين الجمعيات مكفول للجميع، ولكن يجوز حل الجمعيات وايقاف نشاطها في الحالات التي يكون وقف النشاط متعلقًا بالأمن الوطني او النظام العام.

المادة (34) يمنع تنظيم التظاهرات لدواعي الامن الوطني او النظام العام.

يتضح بقراءة الدستور أن فكر اتاتورك هو الذي يعطي روحه وطابعه من البداية حتى النهاية (نزفل، 2010، صفحة 46)، وكان هدف الانقلابيين هو ايجاد دستور يحول دون دخول البلاد في ازمات سياسية جديدة، لذا اعتمد دستور 1982على اعادة السلطة التشريعية الى وضعها السابق بتكوين نظام المجلس الواحد الذي ينتخب بالاقتراع المباشر دورته خمس سنوات ويتكون من (400) نائب (اسماعيل، 2008، الصفحات 2-3).

وطرح الدستور الجديد مواده على مبدأ حماية الدولة من الشعب، إذ قيد –بشكل حاد– حريات التنظيم والتعبير والحرية الدينية (اوكتم، 2012، صفحة 165) وما يؤكد ذلك هو منع النساء من دخول الجامعات وهن مرتديات الحجاب على الرغم من مطالبتهن بذلك، وإن ارتداء الحجاب من اساسيات حرياتهن الدينية ، واشرنا الى المادة(24) من الدستور 1982 التي نظمت حرية التعبير الديني، والمادة (10) التي تمنع التمييز بسبب المعتقد الديني والاختلاف في اللغة والعرق والجنس، وكان النظام السياسي التركي القائم على دستور 1982 من الناحية النظرية لم يكن نظامًا ديمقراطيًا، وعلى هذا الاساس لم تشهد الحياة السياسية التركية اية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل او على توجهات الدولة في الخارج (آرات، 2013، الصفحات 52-53).

الخاتمة:

يتضح بدراسة الدساتير التركية الصادرة بين عامي 1924 و1982 أنّها لم تكن مجرد نصوص قانونية لتنظيم السلطة، بل مثلت انعكاسًا مباشرًا للتحولات العميقة التي شهدها المجتمع التركي في مختلف مراحله التاريخية، إذ جسد دستور 1924 روح النموذج الكمالي في ترسيخ الدولة القومية الحديثة، في حين جاء دستور 1961 نتيجة الصراع السياسي والعسكري، ليؤكد على الحريات والحقوق الاجتماعية بدرجة أوسع، فقد اكد على حقوق العمال وحق التظاهر .

أما دستور 1982 فأسهم في تنظيم الجيش للنظام السياسي في تركيا، وفي الحقيقة فإن تركيا تدار حتى الآن من قبل دستور جاء به الانقلابيون. فضلًا عن ذلك ركز الدستور على الكمالية (الجمهورية، والقومية، والعلمانية) بدلًا من التركيز على مفاهيم تقع ضمن اطار الايديولوجي كمفهوم للوطنية الاتاتوركية بدلًا من الوطنية التركية، وجعل الدولة وصية ايديولوجية واجتماعية لكن في الاقتصاد اتجهت تركيا تدريجيًا للانفتاح.

ومن خلال هذه الدساتير، يتضح أنّ المجتمع التركي ظل في حالة تفاعل دائم مع قضايا الهوية، والديمقراطية، وتوازن السلطات، الأمر الذي جعل الدستور أداة أساسية في رسم ملامح الحياة السياسية والاجتماعية. وبالتالي فإن أهمية هذه الدساتير لا تكمن في نصوصها فحسب، بل في دورها المحوري في توجيه مسار الدولة التركية الحديثة، وما أفرزته من آثار على استقرار المجتمع وصياغة علاقته بالسلطة حتى العقود اللاحقة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. Earle, E. m. (1995). The New Constitutions political Science quarterly. Columbia University, Volume 40.,
2. gelbal, A. M. (2008). the path to modern turkkish. Edition 2, barreview, Ankara.
3. Hazama, Y. (1996). Constitutional Review And the Parliamentary opposition in Turkey. the developing Economies.
4. Kaya, O. (2011). Consititutional history political parties and civil plat forms.
5. Republic, c. o. (1961). translated for the committee of national Unity by: Sadik Balkan. Ahmed E. Usal and Kemal H.karpat, Ankara.
6. Topukcu, A. (2011). The processes and princioles of constitutional design in turkey. Istanbul: Kadir has University.
7. Zurcher, E. j. (2013). Turkey Amo-Dern history. Nijimeagen, Amsterdam.
8. الداقوقي، ابراهيم. (2003). اكراد تركيا. بيروت–لبنان: ط1، دار المدى للطباعة والنشر.
9. العلم، ابراهيم. (2011). المنهج الدعوي في فكر بديع الزمان سعيد النورسي من خلال رسائله. الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخظر.

10. محمد ، احمد سلمان. (2018). النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد62.

11. عباس، حمد ناظم. (2023). مسارات السياسة التركية 1939–1960. مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد85.

12. النعيمي، احمد نوري. (1995). ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945–1980. بغداد: ط1، جامعة بغداد.

13. النعيمي ، احمد نوري. (2011). النظام السياسي في تركيا. عمان: ط1، دار زهران للطباعة والنشر.

14. كاظم ، الهام محمود. (2021). دور يهود الدونمة في انهيار الدولة العثمانية. مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد7.

15. راباساواف ، انجيل وستيفن لارابي. (2015). صعود الاسلام السياسي في تركيا، ترجمة: ابراهيم عوض، مراجعة: احمد العربي. بيروت–لبنان: مركز نماء للنشر.

16. سرمان ، اندروفنكل ونوكهت. (2002). تركيا المجتمع والدولة، ترجمة: حمدي حميد الدوري، مراجعة: عدنان ياسين مصطفى. ط21، بيت الحكمة.

17. خلف ، ايمان عدنان وعصام كاظم عبد الرضا. (2024). اصداء القضية الكردية في الصحافتين العراقية–التركية 1921–1939 دراسة تاريخية. مجلة المستنصرية للعلوم الانسانية، الجامعة المستنصرية، المجلد 2، العدد2.

18. نافع ، بشير موسى. (2013). نهاية حلم الدستور التوافقي في تركيا. جريدة القدس، العدد 7602.

19. اسماعيل ، جمال كمال. (2008). التعديل الدستوري التركي، اوراق سياسية، كلية العلوم. جامعة بغداد: جامعة بغداد.

20. النجار ، جميل موسى. (د.ت). الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني. القاهرة–مصر: ط1، مطبعة مدبولي.

21. بوزسلان ، حميد. (2010). تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر. ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

22. الحروب ، خالد. (2008). التيار الاسلامي والعلمنة السياسية. ط1، مؤسسة الناشط.

23. عبد الرزاق ، خالد عبد الوهاب. (2011). الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساته على سياستها الخارجية 1960–1971. مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد71.

24. فرومكين ، ديفيد. (2015). نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الاوسط، ترجمة: وسيم حسن عبدو، تقديم: منذر الحايك. بغداد: مطبعة دار عنان، ط1.

25. هلال ، رضا. (1999). السيف والهلال (تركيا من اتاتورك الى اربكان). القاهرة–مصر: دار الشروق، ط1.

26. عبد الجليل ، رعد. (1984). التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة. الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الدراسات التركية، رقم 12.

27. عبد الجليل، رعد. (1986). سياسة الحكم في تركيا 1950–1980. صفحة 16.

28. كواترت ، رونالد. (2004). الدولة العثمانية (1700–1922)، ترجمة: ايمف الارمنازي. الريا: مطبعة العبيكان، ط1.

29. الشبلي ، رئام صاحب علي. (2025). دور الاقليات في تركياواثرها في صناعة القرار السياسي 1923-1971. مجلة الملوية للدراسات الاثارية التاريخية، المجلد12، العدد40.

30. الرحماني ، زيد اسامة احمد. (2013). دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا. عمان: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.

31. جواد ، سعاد حسن. (2009). تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية. عمان: ط1، دار دجلة.

32. سليم الصويص المحامي. (1970). اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة. عمان: ط1.

33. عطاالله ، سمير. (2009). جنرالات الشرق. الرياض: ط1، مطبعة العبيكان.

34. الجميل ، سيار. (1997). العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة. بيروت-لبنان: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.

35. عبد الجليل ، طارق. (2013). العسكر والدستور في تركيا. القاهرة-مصر: ط2، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

36. الجليلي ، طلال يونس. (2006). قراءة في افكار النخبة السياسية الاسلامية في تركيا. الموصل.

37. عبد الجليل, رعد. (1986). سياسة الحكم في تركيا 1950-1980. مجلة شؤون التركية، الجامعة المستنصرية،العدد 6.

38. الدبيسي ، عبد الكريم علي. (2012). الاعلام التركي من العثمنة الى العلمنة. مجلة اداب الفراهيدي، جامعة البترا، عمان، العدد11.

39. عبد اللطيف، خضر عبد اللطيف سده. (2013). التطور الدستوري للمفاهيم الديمقراطية وعوامل حمايتها في النظام السياسي التركي. فلسطين: رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

40. محفوظ ، عقيل سعيد. (2008). جدليات المجتمع والدولة في تركيا. ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث.

41. حسون ، علي. (1994). تاريخ الدولة العثمانية. بيروت-لبنان: المكتب الاسلامي للطباعة والنشر، ط3.

42. باكير ، علي حسين. (2010). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. بيروت-لبنان: ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون.

43. الصلابي ، علي محمد. (2010). الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط. بيروت-لبنان: ج2، ط1، العصرية.

44. بيندا ، فرانشكا. (2005). التحول نحو الديمقراطية. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

45. احمد ، فيروز. (2000). صنع تركيا الحديث، ترجمة: سلمان داود وحمدي حميد، بيت الكمة. بغداد.

46. روبنس ، فيليب. (1993). تركيا والشرق الاوسط، ترجمة: ميخائيل نجم الدين خوري. ط1، دار قرطبة للنشر.

47. اوكتم ، كرم. (2012). تركيا الامة الغاضبة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، تقديم: عاصم الدسوقي. القاهرة-مصر: ط1، مطبعة سطور.

48. حبيب ، كمال السعيد. (2010). الدين والدولة في تركيا المعاصرة. القاهرة-مصر: ط1، مطبعة جزيرة الورد.

49. الطائي ، لقاء جمعة. (2005). مصطفى اتاتورك ودوره السياسي، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية،، العدد44.

50. الطائي ، لقاء جمعة. (2021). التيارات الدينية الاصلاحية ابان الدولة العثمانية واثرها على المجتمع العراقي 1876-1918. مجلة كلية التربية، الجامعة المسنصرية، العدد الرابع.

51. مجموعة مؤلفين. (2012). عودة العثمانيين الاسلامية التركية. ط4،المتحدة للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة.

52. مجموعة مؤلفين. (2012). التحول الديمقراطي في تركيا. القاهرة–مصر: مركز المحروسة للطباعة والنشر، ط1.

53. مجموعة مؤلفين. (2013). الثورة الصامتة، ترجمة: طارق عبد الجليل واحمد سامي. تركيا: ط2، انقرة.

54. جكيب ، محمد. (2013). اشواق النهضة والانبعاث قراءات في مشروع الاستاذ فتح الله كولن. القاهرة–مصر: ط1، دار النيل للطباعة والنشر.

55. حرب ، محمد. (1994). العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية. القاهرة–مصر.

56. جول ، محمد زاهد. (2013). التجربة النهضوية التركية. بيروت–لبنان: ط1، مركز نماء للبحوث.

57. المحامي ، محمد فريد بك. (1981). تاريخ الدولة العلية الثمانية، تحقيق: احسان حقي. بيروت – لبنان: دار النفائس، ط1.

58. نور الدين ، محمد. (1997). تركيا في الزمن المتحول. لندن: ط1، رياض الريس للطباعة والنشر.

59. نور الدين.، محمد (1998). تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية. ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية.

60. نور الدين.، محمد (د.ت). تركيا الصيغة والدور. مطبعة رياض الريس للكتب والنشر.

61. شاكر ، محمود. (1996). التاريخ المعاصر لتركيا. بيروت–لبنان: ط2، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر.

62. الزين ، مصطفى. (1991). ذئب الاناضول. لندن: ط1، رياض الريس للطباعة والنشر.

63. حلمي ، مصطفى. (2004). الاسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية. بيروت–لبنان: ط1، دار الكتب العلمية.

64. الزيدي ، مفيد. (2009). موسوعة التاريخ الاسلامي في العصر العثماني. عمان: دار اسامة للنشر.

65. عبد المنعم.، ممدوح (د.ت). تركيا والبحث عن الذات. دار المعرفة للطباعة، ط1.

66. نزفل ، ميشال. (2010). عودت تركيا الى الشرق. بيروت–لبنان: ط1، الدار العربية للعلوم.

67. قازان ، نزار. (1992). سلاطين بني عثمان بين قتال الاخوة وفتنة الانكشارية. بيروت–لبنان: ط1، دار الفكر اللبناني.

68. سلطان ، نوال عبد الجبار. (2003). التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960–1980. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل.

69. ا رمسترونج ، هـ.س. ، الذئب الاغبر مصطفى كمال. (1952). سلسلة كتاب الهلالي. القاهرة –مصر: دار الهلال، العدد 16.

70. كرامر ، هاينتس. (2001). تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جدكر. الرياض: مطبعة العبيكان.

71. رضوان ، وليد. (2006). تركيا بين العلمانية والاسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950–2000. بيروت–لبنان: ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

72. آرات ، يسيم. (2013). الاسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا، ترجمة: منى محسن الصاوي، الشبكة العربية للأبحاث. لبنان: ط1، بيروت.

73. اوزتونا ، يلماز. (1990). تاريخ الدولة العثمانية، مج2، ترجمة: عدنان محمود سلمان. اسطنبول: شركة الهلال، ط1.

List of sources and references:

1. Al-Daqouqi, Ibrahim. (2003). The Kurds of Turkey. Beirut, Lebanon: 1st ed., Dar Al-Mada for Printing and Publishing.
2. Al-Alam, Ibrahim. (2011). The Da'wah Methodology in the Thought of Bediüzzaman Said Nursi as Reflected in His Letters. Algeria: Unpublished Master's Thesis, University of Colonel El Hadj Lakhdar.
3. Muhammad, Ahmed Salman. (2018). The Political System in Turkey: From Parliamentary to Presidential. Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Issue 62.
4. Abbas, Hamad Nazim. (2023). The Paths of Turkish Politics 1939-1960. Journal of Studies in History and Archaeology, Issue 85.
5. Al-Nuaimi, Ahmed Nouri. (1995). The Phenomenon of Multipartyism in Turkey 1945-1980. Baghdad: 1st ed., University of Baghdad.
6. Al-Nuaimi, Ahmed Nouri. (2011). The Political System in Turkey. Amman: 1st ed., Zahran Printing and Publishing House.
7. Kazim, Elham Mahmoud. (2021). The Role of the Dönmeh Jews in the Collapse of the Ottoman State. Journal of the College of Basic Education, University of Babylon, Issue
8. Rabasaw, Angel and Stephen Larabi. (2015). The Rise of Political Islam in Turkey, translated by Ibrahim Awad, reviewed by Ahmed Al-Arabi. Beirut, Lebanon: Namaa Publishing Center.
9. Sarman, Androvenkel and Nockhet. (2002). Turkey: Society and State, translated by Hamdi Hamid Al-Douri, reviewed by Adnan Yassin Mustafa. 21st ed., Bayt Al-Hikma.
10. Khalaf, Iman Adnan and Issam Kazim Abdul-Ridha. (2024). Echoes of the Kurdish Question in the Iraqi-Turkish Press 1921-1939: A Historical Study. Al-Mustansiriya Journal of Humanities, Al-Mustansiriya University, Volume 2, Issue 2.
11. Nafi, Bashir Musa. (2013). The End of the Dream of a Consensual Constitution in Turkey. Al-Quds Newspaper, Issue 7602.
12. Ismail, Jamal Kamal. (2008). The Turkish Constitutional Amendment, Political Papers, College of Science, University of Baghdad.
13. Al-Najjar, Jamil Musa. (n.d.). The Ottoman Administration in the Baghdad Province from the Era of Governor Midhat Pasha to the End of Ottoman Rule. Cairo, Egypt: 1st ed., Madbouli Press.
14. Bozslan, Hamid. (2010). Contemporary History of Turkey, translated by Hussein Omar. 2nd ed., Arab Cultural Center, Casablanca.
15. Al-Haroub, Khalid. (2008). The Islamic Movement and Political Secularization. 1st ed., Al-Nashit Foundation.
16. Abdul-Razzaq, Khalid Abdul-Wahab. (2011). The Conflict Between the Right and the Left in Turkey and Its Repercussions on Its Foreign Policy 1960-1971. Journal of the College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, Issue 71.

17. Fromkin, David. (2015). The End of the Ottoman State and the Formation of the Middle East. Translated by Waseem Hassan Abdo. Introduction by Munther Al-Hayek. Baghdad: Dar Anan Press, 1st Edition.
18. Hilal, Reda. (1999). The Sword and the Crescent (Turkey from Ataturk to Erbakan). Cairo, Egypt: Dar Al-Shorouk, 1st Edition.
19. Abdul Jalil, Raad. (1984). Political Developments in Turkey and the Rise of the Fifth Republic. Al-Mustansiriya University, Institute of Asian and African Studies, Turkish Studies Series, No. 12.
20. Abdul Jalil, Raad. (1986). The Politics of Governance in Turkey 1950-1980. Page 16
21. Quatart, Ronald. (2004). The Ottoman State (1700-1922). Translated by Eimf Al-Armanazi. Riyadh: Al-Obaikan Press, 1st ed.
22. Al-Shibli, Reem Saheb Ali. (2025). The Role of Minorities in Turkey and Their Impact on Political Decision-Making 1923-1971. Al-Malawiya Journal for Archaeological and Historical Studies, Vol. 12, No. 40.
23. Al-Rahmani, Zaid Osama Ahmed. (2013). The Role of the Military Establishment in Political Life in Turkey. Amman: Unpublished Master's Thesis, Middle East University.
24. Jawad, Suad Hassan. (2009). Turkey in the Years of World War II. Amman: 1st ed., Dar Dijla.
25. Salim Al-Suwaiss, Attorney at Law. (1970). Ataturk: Savior of Turkey and Builder of its Modern Renaissance. Amman: 1st ed.
26. Attallah, Samir. (2009). Generals of the East. Riyadh: 1st ed., Al-Obaikan Press
27. Al-Jamil, Sayyar. (1997). Arabs and Turks: Revival and Modernization from Ottomanism to Secularism. Beirut, Lebanon: 1st ed., Center for Arab Unity Studies.
28. Abdel Jalil, Tariq. (2013). The Military and the Constitution in Turkey. Cairo, Egypt: 2nd ed., Nahdet Misr Publishing House.
29. Al-Jalili, Talal Younis. (2006). A Reading of the Ideas of the Islamic Political Elite in Turkey. Mosul.
30. Abdel Jalil, Raad. (1986). Governance Politics in Turkey 1950-1980. Journal of Turkish Affairs, Al-Mustansiriya University, Issue 6.
31. Al-Dabisi, Abdul Karim Ali. (2012). Turkish Media from Ottomanism to Secularism. Al-Farahidi Journal of Arts, Petra University, Amman, Issue 11.
32. Abdel Latif, Khader Abdel Latif Sadeh. (2013). The Constitutional Development of Democratic Concepts and Factors Protecting Them in the Turkish Political System. Palestine: Unpublished Master's Thesis, An-Najah National University. 40.
33. Mahfouz, Aqeel Saeed. (2008). The Dialectics of Society and State in Turkey. 1st ed., Emirates Center for Strategic Studies and Research.
34. Hassoun, Ali. (1994). History of the Ottoman State. Beirut, Lebanon: Islamic Bureau for Printing and Publishing, 3rd ed.
35. Bakir, Ali Hussein. (2010). Turkey Between Internal Challenges and External Stakes. Beirut, Lebanon: 1st ed., Arab Scientific Publishers.
36. Al-Sallabi, Ali Muhammad. (2010). The Ottoman State: Factors of Rise and Causes of Fall. Beirut
37. Benda, Francesca. (2005). The Transition to Democracy. International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
38. Ahmed, Fairouz. (2000). Making Modern Turkey. Translated by Salman Daoud and Hamdi Hamid. Bayt al-Kamma. Baghdad.
39. Robbins, Philip. (1993). Turkey and the Middle East. Translated by Mikhail Najm al-Din Khoury. 1st ed., Dar Qurtuba Publishing.

40. Oktem, Karam. (2012). Turkey: The Angry Nation. Translated by Mustafa Magdi al-Jamal. Introduction by Assem al-Desouki. Cairo, Egypt: 1st ed., Sotor Press.
41. Habib, Kamal al-Saeed. (2010). Religion and the State in Contemporary Turkey. Cairo, Egypt: 1st ed., Jazirat al-Ward Press.
42. Al-Ta'i, Liqa' Juma'a. (2005). Mustafa Ataturk and His Political Role. Journal of the College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, Issue 44. 50- Al-Ta'i, Liqa' Juma'a.(2021) .
43. Religious Reformist Currents During the Ottoman State and Their Impact on Iraqi Society 1876-1918. Journal of the College of Education, Al-Musansiriya University, Issue 4.
44. A Group of Authors. (2012). The Return of the Ottomans: Islamic Turkey. 4th ed., United Arab Emirates for Printing and Publishing.
45. A Group of Authors. (2012). Democratic Transformation in Turkey. Cairo, Egypt: Al-Mahrousa Center for Printing and Publishing, 1st ed.
46. A Group of Authors. (2013). The Silent Revolution, translated by Tariq Abdel-Jalil and Ahmed Sami. Turkey: 2nd ed., Ankara.
47. Jakeb, Muhammad. (2013). Yearnings for Renaissance and Rebirth: Readings in the Project of Professor Fethullah Gülen. Cairo, Egypt: 1st ed., Nile House for Printing and Publishing.
48. Harb, Muhammad. (1994). The Ottomans in History and Civilization, Egyptian Center for Ottoman Studies. Cairo, Egypt.
49. Gül, Muhammad Zahid. (2013). The Turkish Renaissance Experience. Beirut, Lebanon: 1st ed., Namaa Center for Research.
50. Al-Muhami, Muhammad Farid Bek. (1981). History of the Eight Sublime States, edited by Ihsan Haqqi. Beirut, Lebanon: Dar al-Nafais, 1st ed.
51. Nur al-Din, Muhammad. (1997). Turkey in a Changing Era. London: 1st ed., Riad El-Rayyes Printing and Publishing.
52. Nur al-Din, Muhammad (1998). Turkey: The Perplexed Republic - Approaches to Religion, Politics, and Foreign Relations. 1st ed., Center for Strategic Studies.
53. Nur al-Din, Muhammad (n.d.). Turkey: Form and Role. Riad El-Rayyes Books and Publishing.
54. Shaker, Mahmoud. (1996). Contemporary History of Turkey. Beirut, Lebanon: 2nd ed., Islamic Bureau for Printing and Publishing.
55. Al-Zayn, Mustafa. (1991). The Wolf of Anatolia. London: 1st ed., Riad El-Rayyes Publishing.
56. Helmy, Mustafa. (2004). The Hidden Secrets Behind the Abolition of the Ottoman Caliphate. Beirut, Lebanon: 1st ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.
57. Al-Zaydi, Mufid. (2009). Encyclopedia of Islamic History in the Ottoman Era. Amman: Osama Publishing House.
58. Abdel-Moneim, Mamdouh (n.d.). Turkey and the Search for Identity. Dar Al-Maarefa Printing House, 1st ed.
59. Nazfel, Michel. (2010). Turkey's Return to the East. Beirut, Lebanon: 1st ed., Arab House for Sciences.
60. Kazan, Nizar. (1992). The Ottoman Sultans Between Fratricidal Fighting and the Janissary Uprising. Beirut, Lebanon: 1st ed., Dar Al-Fikr Al-Lubnani.
61. Sultan, Nawal Abdel-Jabbar. (2003). Internal Political Developments in Turkey 1960-1980. Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Mosul.
62. Armstrong, H.S., The Gray Wolf: Mustafa Kemal. (1952). Al-Hilali Book Series. Cairo, Egypt: Dar Al-Hilal, No. 16.

63. Kramer, Heinz. (2001). Changing Turkey: Searching for a New Identity. Translated by Fadel Jadkar. Riyadh: Al-Obaikan Press.
64. Radwan, Walid. (2006). Turkey Between Secularism and Islam in the Second Half of the Twentieth Century 1950-2000. Beirut, Lebanon: 1st ed., Al-Matbouat Publishing and Distribution Company.
65. Rat, Yesim. (2013). Islam and Liberal Democracy in Turkey. Translated by Mona Mohsen Al-Sawy. Arab Network for Research. Lebanon: 1st ed., Beirut.
66. Oztuna, Yilmaz. (1990). History of the Ottoman State, Vol. 2. Translated by Adnan Mahmoud Salman. Istanbul: Al-Hilal Company, 1st ed.

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X